مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 5 مجلد 3 – 31/12 / 2024
DOI: 10.5281/zenodo.14582859

التقاضي الذكي: أسسه، تطبيقاته، وضوابطه الشرعية و حجيته في ضوء الشريعة الإسلامية

Smart Judiciary: Its Foundations, Applications, and Legal Conditions from Islamic Law Perspective

عدي محمد البدا
Aday mohammad Albada | albadaoday@gmail.com
طالب دراسات عليا، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كارابوك، تركيا

الملخص

تناول هذا البحث موضوعًا معاصرًا يتمثل في "التقاضي الذكي"، الذي يُعد أحد أبرز التطبيقات التقنية الحديثة في المجال القضائي. يُركّز البحث على دراسة هذا المفهوم من زاوية الشريعة الإسلامية، مستعرضًا أسسه النظرية، تطبيقاته، وضوابطه الشرعية، بالإضافة إلى مناقشة حجية الأحكام الصادرة عن الأنظمة الذكية في ضوء المقاصد الشرعية والقواعد الفقهية. يأتي هذا البحث في إطار الربط بين التطورات التكنولوجية والمبادئ الشرعية التي تحكم العملية القضائية، مما يجعله مساهمة نوعية في فهم وتحليل هذه الظاهرة الحديثة. يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف أساسية، منها توضيح مفهوم التقاضي الذكي، تحليل أبعاده الأخلاقية والشرعية، واستعراض تطبيقاته العملية. كما يتناول البحث الضوابط الشرعية التي تضمن توافق استخدام الأنظمة الذكية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مع تسليط الضوء على تأثير هذه التطبيقات في تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا. ولتحقيق هذه الأهداف، يناقش البحث حجية الأحكام الصادرة عن الأنظمة الذكية، ومدى استقلالية هذه الأنظمة ودورها كمساندة للقضاة دون أن تحل محلهم. اتبع هذا البحث منهجًا تحليليًا استقرائيًا لفهم الظاهرة من زوايا متعددة. حيث بدأ بتعريف التقاضي الذكي وتحليل أسسه النظرية، مع التركيز على المبادئ الأخلاقية والقانونية التي تحكم هذا النوع من التقاضي في الشريعة الإسلامية. وتم تحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف تقديم رؤية شاملة للتطورات التقنية في المجال القضائي. كما تم استقراء تطبيقات التقاضي الذكي في الواقع المعاصر، مع دراسة الآثار الشرعية لهذه التطبيقات على حقوق الأفراد والمجتمع. وقد تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسية، اشتمل المبحث الأول على مطلبين؛ تناول المطلب الأول تعريف مفهوم التقاضي الذكي وأبعاده، بينما استعرض المطلب الثاني الأسس الأخلاقية للتقاضي الذكي. أما المبحث الثاني فقد ناقش في مطلبه الأول الضوابط الشرعية والأخلاقية لاستخدام التقاضي الذكي، بينما تطرق المطلب الثاني إلى أشكال تطبيقات التقاضي الذكي وتطورها. وقد جاء المبحث الثالث ليشمل مطلبين أيضًا؛ تحدث المطلب الأول عن استقلالية القضاء باستخدام الأنظمة الذكية، في حين تناول المطلب الثاني دور الأنظمة الذكية كمساندة للقاضي. وقد خُتم البحث ببيان أهم النتائج

والتوصيات المستخلصة. توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، منها أن التقاضي الذكي يُمكن أن يسهم في تعزيز العدالة من خلال تسريع الفصل في القضايا وتوفير بيئة قضائية مرنة وشفافة. كما أظهر البحث أن نجاح هذه الأنظمة يعتمد على وضع ضوابط شرعية وأخلاقية دقيقة تضمن توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية. وأكد البحث على ضرورة أن يظل الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للقضاة وليس بديلاً عنهم، مع الحاجة إلى تطوير تشريعات تُنظم استخدام هذه التقنيات في القضايا الجنائية والمدنية بما يحفظ حقوق الأطراف المتنازعة. ختامًا، أوصى البحث بتطوير إطار شرعي وأخلاقي لاستخدام التقاضي الذكي، مع تعزيز الوعي بين العاملين في المجال القضائي والمجتمع حول مزاياه وضوابطه. كما شدد على أهمية الاستفادة من التجارب الدولية مع تكييفها لتتوافق مع القيم الإسلامية، مما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والالتزام بالمبادئ الشرعية.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الذكي، الذكاء الاصطناعي، الشريعة الإسلامية، العدالة الرقمية، الأخلاقيات القضائية.

Abstract:

This study addresses a contemporary issue: "Smart Litigation," which represents one of the most significant modern technological applications in the judicial field. The research focuses on examining this concept from an Islamic legal perspective, exploring its theoretical foundations, applications, and legal and ethical regulations. It also delves into the validity of rulings issued by intelligent systems in light of Islamic objectives (maqasid) and jurisprudential principles. This research aims to bridge the gap between technological advancements and the foundational principles that govern judicial processes in Islamic law, making it a valuable contribution to the understanding and analysis of this modern phenomenon. The study aims to achieve several key objectives, including defining the concept of smart litigation, analyzing its ethical and legal dimensions, and reviewing its practical applications. It further examines the regulatory principles that ensure the compatibility of smart litigation with Islamic law, emphasizing its impact on achieving justice and expediting case resolution. To this end, the research explores the validity of judgments issued by intelligent systems, the extent of their autonomy, and their role as an aid to judges without replacing them. The research adopts an analytical and inductive methodology to explore this phenomenon from multiple angles. It begins with a definition of smart litigation and an analysis of its theoretical foundations, focusing on the ethical and legal principles that govern this type of litigation in Islamic contexts. The study analyzes relevant literature and previous studies to provide a comprehensive overview of technological advancements in the judicial field. Furthermore, it examines real-world applications of smart litigation, assessing their ethical and legal implications on individual and societal rights. The study is organized into three main sections: The first section explores the definition of smart litigation and its ethical dimensions, emphasizing its concept and theoretical underpinnings. The second section focuses on the practical applications of smart litigation, discussing its various forms and the conditions for its use under Islamic law. The third section examines the validity of judgments issued by intelligent systems from an Islamic perspective and analyzes the role of intelligent systems as assistants to judges in achieving justice. The research concludes with a summary of the key findings and recommendations aimed at improving the use of smart litigation within a legal and ethical framework. The study has reached several important conclusions. It finds that smart litigation

can contribute significantly to enhancing justice by expediting case resolution and providing a flexible and transparent judicial environment. The research also highlights that the success of these systems relies on establishing precise legal and ethical regulations to ensure their alignment with Islamic objectives. It emphasizes that artificial intelligence should remain a supportive tool for judges rather than a substitute and calls for the development of laws governing the use of these technologies in criminal and civil cases to safeguard the rights of disputing parties. Finally, the research recommends the development of a legal and ethical framework for smart litigation in harmony with Islamic principles while raising awareness among judicial professionals and the public about its benefits and regulatory guidelines. It also stresses the importance of leveraging international experiences, adapting them to align with Islamic values, and ensuring a balance between technological innovation and adherence to legal and ethical principles.
Keywords: Smart litigation, artificial intelligence, Islamic law, digital justice, judicial ethics.

مقدمة

تزايدت الابتكارات التكنولوجية في السنوات الأخيرة، وأصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي جزءًا من مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك الأنظمة القضائية، يمثل التقاضي الذكي ثورة في مجال القضاء، حيث يسهم في تحسين كفاءة العملية القضائية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية، وتوفير بيئة تقاضي مرنة وشفافة تتيح للمتقاضين الوصول إلى العدالة بسهولة، إلا أن هذا التقدم يثير تساؤلات جوهرية تتعلق بالأخلاقيات والقيم الشرعية ومدى توافق هذه التكنولوجيا مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

مشكلة البحث :

مع تزايد استخدام هذه التقنيات في المنظومات القضائية، تبرز مجموعة من التساؤلات الشرعية والأخلاقية حول مدى توافق التقاضي الذكي مع مقاصد الشريعة الإسلامية ، وتتمحور مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

1-ما هو مفهوم التقاضي الذكي، وكيف تطورت تطبيقاته وأهدافه في الأنظمة القضائية الحديثة؟

2-ما الأسس الشرعية والأخلاقية لضمان توافق التقاضي الذكي مع الشريعة؟

3-ما الضوابط لاستخدام الأنظمة الذكية كدعم للقضاة دون استبدالهم؟

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم التقاضي الذكي وتطبيقاته المتقدمة في المجال القضائي، مع التركيز على مدى توافقه مع المبادئ الشرعية الإسلامية على النحو التالي :

1-توضيح مفهوم التقاضي الذكي وتطبيقاته الأساسية في الأنظمة القضائية.

2- استعراض الأسس الشرعية والأخلاقية لضمان توافق التقاضي الذكي مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

3- تحليل حجية الأحكام الصادرة عن الأنظمة الذكية من منظور الشريعة.

4- تحديد الضوابط اللازمة لاستخدام الأنظمة الذكية كمساندة للقضاة دون استبدالهم.

5- تقييم تأثيرات التقاضي الذكي على تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا.

منهجية البحث :

تم في هذا البحث اتباع منهج تحليلي واستقرائي لفهم الظاهرة من زوايا متعددة، حيث سيبدأ البحث بتعريف مفهوم "التقاضي الذكي" واستعراض أسسه النظرية، مع التركيز على المبادئ القانونية والأخلاقية التي تحكم هذا النوع من التقاضي في السياق الإسلامي، بعد ذلك، سيتم تحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، لتقديم خلفية شاملة عن التطورات الحاصلة في هذا المجال.

كما تم تطبيق منهج الدراسة الاستقرائية من خلال استعراض حالات عملية واقعية لتقنيات التقاضي الذكي، مما يسهم في تقييم فعاليتها وآثارها على النظام القضائي، و دراسة الآثار الشرعية والأخلاقية المترتبة على استخدام هذه التقنيات، مع مراعاة تأثيرها على حقوق الأفراد والمجتمع، بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية.

الدراسات السابقة :

اعتمدت في بحثي على بعض الدراسات السابقة التي تدور وتخدم موضوع البحث منها :

بحث "التقاضي عن بعد: دراسة قانونية" للمؤلف أسعد فاضل منديل، المنشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (المجلد 2014، العدد 21، بتاريخ 31 ديسمبر 2014) من قبل جمعية الكوفة كلية القانون، يتناول تحليلًا شاملًا لظاهرة التقاضي عن بُعد وأثرها على النظام القانوني. يتضمن البحث تعريفًا مفصلاً لمفهوم التقاضي عن بُعد، ويستعرض الإطار القانوني الذي ينظمه، مع التركيز على التحديات القانونية والعملية التي قد تواجه هذا النوع من التقاضي. كما يناقش البحث مزايا وعيوب التقاضي عن بُعد، مثل توفير الوقت والجهد، بالإضافة إلى المخاوف المرتبطة بحماية الحقوق والخصوصية. يقدم أيضًا أمثلة تطبيقية توضح كيفية نجاح بعض الدول في تنفيذ هذه العملية، مما يعكس أهمية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تسهيل إجراءات التقاضي وتحسين كفاءة النظام القضائي.

كتاب "مقاصد الإسلام في القضاء (التنظيم القضائي)" للمؤلف حاتم بوسمة، الذي نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر في الطبعة الأولى عام 2012، يتناول الأبعاد الفقهية والتشريعية للقضاء في الإسلام. يستعرض المؤلف مفهوم المقاصد الشرعية ودورها في تنظيم العملية القضائية، حيث يوضح أن الهدف الأساسي من القضاء في الإسلام هو تحقيق العدالة وحماية الحقوق. يؤكد الكاتب على أهمية تطبيق المقاصد في اتخاذ القرارات القضائية لضمان التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، مما يعكس الطابع الإنساني والعدلي للنظام القضائي الإسلامي.

كتاب "الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية" للمؤلف أحمد الريسوني، الذي نشرته دار الكلمة للنشر والتوزيع في المنصورة، القاهرة، في الطبعة الأولى عام 2013، يتناول المبادئ والأصول التي تشكل أساس الشريعة الإسلامية. يستعرض المؤلف الكليات الخمس التي تعتبر من أهم مقاصد الشريعة، وهي حفظ الدين، النفس، العقل، العرض، والمال. كما يتطرق الكتاب إلى كيفية تطبيق هذه الكليات في الحياة اليومية، ويبرز دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. يقدم الريسوني رؤية شاملة تربط بين الأبعاد الشرعية والتطبيقات العملية، مما يعكس أهمية هذه الكليات في توجيه الفقه الإسلامي وتطويره بما يتناسب مع مستجدات العصر.

تناولت دراسة أسعد منديل بعنوان التقاضي عن بعد: دراسة قانونية أثر استخدام التكنولوجيا في التقاضي، مع التركيز على التحديات التقنية والقانونية، ورغم تقديمها تحليلًا شاملًا، إلا أنها لم تتناول الجوانب الشرعية بشكل كافٍ، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته من خلال توضيح الأطر الشرعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء.

أما كتاب مقاصد الإسلام في القضاء (التنظيم القضائي) لحاتم بوسمة فقد ركز على الأبعاد الشرعية للقضاء الإسلامي، لكنه لم يناقش بشكل مباشر تأثير التكنولوجيا الحديثة، مما يبرز الحاجة إلى دراسات تستكشف العلاقة بين القيم الشرعية واستخدام التقنيات الذكية.

كما قدم أحمد الريسوني في الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية رؤية عامة حول تحقيق العدالة من خلال مقاصد الشريعة، وهي رؤية يمكن البناء عليها لتطوير إطار أخلاقي وتقني لاستخدام الذكاء الاصطناعي بما يخدم هذه المقاصد.

هذا وقد اعتمدت على بعض أمهات الكتب في اللغة والفقه ،كما اقتبست من المقالات الإلكترونية المختلفة على الإنترنت

1.ماهية التقاضي الذكي وأسسه الأخلاقية

1.1. مفهوم التقاضي الذكي

التقاضي الذكي يشير إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والأنظمة الذكية لتحسين عمليات القضاء والتقاضي وسيتم في هذا تعريف ومفهوم التقاضي الذكي لغة واصطلاحا وتاريخ تطور التقاضي الذكي على النحو التالي:

أولا : تعريف التقاضي الذكي

القضاء في اللغة: الحكم.[1]وفي الاصطلاح، هو: «تبيين الحكم الشرعي، والإلزام به، وفصل الحكومات»[2].والمراد بالحكومات، أي: الخصومات[3]، وخرج بقوله: «والإلزام به، وفصل الحكومات»، الفتيا، فإنها تبيين للحكم الشرعي للسائل عنه لكن ليس على سبيل الإلزام به[4]. والقاضي، هو: الذي يبين الحكم الشرعي على وجه الإلزام به، ويقوم بالفصل في الخصومات.[5]

الذَّكاءُ لغة : سرعةُ الفِطنةِ، من قَولِك: قَلبٌ ذَكيٌّ وصَبِيٌّ ذَكيٌّ: إذا كان سريعَ الفِطنةِ، وقد ذَكِيَ –بالكَسرِ– يَذكَى ذَكًا. ويُقالُ: ذكا يذكو ذَكاءً، وذَكُوَ فهو ذَكيٌّ.[6]

الذكاء اصطلاحا : وفي هذا يقول المناويُّ: الذَّكاءُ: سُرعةُ الإدراكِ، وحِدَّةُ الفَهمِ.[7]

وأيضا يعبر مصطلح الذكاء البشري عن جودة العقل التي تمنح الإنسان القدرة على التعلم من التجربة والتكيف مع المواقف المختلفة والجديدة في الحياة، بالإضافة لزيادة القدرة على فهم المفاهيم المجردة والقيام بمعالجتها، والتمكن من استخدام المعرفة للقيام بإحداث تغيير في بيئة الأفراد، كما أنّ الذكاء ليس عملية معرفية أو ذهنية بشكل مطلق، بل هو مزيج انتقائي من العمليات التي تتضمن التكيف الفعال من حيث إجراء تغيير في الذات من أجل التعامل بشكل أكبر فعالية مع البيئة، أو تغيير البيئة و إيجاد بيئة جديدة مختلفة تماماً.[8]

التقاضي الذكي :[9]

---

[1] ينظر: ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، «روضة الطالبين»، حققه: قسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي بدمشق، بإشراف زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– عمان ، الطبعة: الثالثة، الجزء 5 الصفحة 314–317.

[2]منصور بن يونس بن بن إدريس البهوتي ، «شرح منتهى الإرادات»، الناشر: عالم الكتب، بيروت (وله طبعة مختلفة عن عالم الكتب بالرياض؛ فلْيُنتبه) الطبعة: الأولى، الجزء 6 الصفحة 462.

[3] محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ، باشر تصحيحه: جمع من أفاضل العلماء ، الناشر: مطبعة السعادة – مصر ، وصوّرَتها: دار المعرفة – بيروت، لبنان ، الجزء 3 الصفحة 62.

[4] المرجع السابق.

[5] البهوتي، «شرح منتهى الإرادات»، 462/6

[6] محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة–مصر 1978م/1398هـ الطبعة الثانية، الجزء 14 صفحة 287

[7] زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف ، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت– القاهرة، الطبعة الأولى، الصفحة 171.

[9] Robert J. Sternberg, "Human intelligence" Retrieved 14-7-2018.

[9] مقالة بعنوان التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن ،أ.د.عبد المؤمن شجاع الدين ، الأستاذ بكلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء 2021/12/20 ينظر: https://2u.pw/ongtp09E

يرتبط مفهوم التقاضي الذكي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المحكمة الالكترونية حيث ظهر هذا المصطلح مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي لا سيما الانترنت ويمكن أن يدل أحدهما على الآخر فتارة تسمى المحكمة الالكترونية وتارة أخرى التقاضي الالكتروني أو التقاضي عن بعد .

وتذهب الدكتورة نهى الجلاء إلى تعريف التقاضي الذكي : بأنه عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات.[1]

وهذا التعريف غير شامل حيث أنه قاصر على عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة المختصة فقط دون إجراءات التقاضي الأخرى وهذا غير دقيق.

في حين عرّف بعض المختصين المحكمة الالكترونية أو المحكمة المعلوماتية بأنها : حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الالكترونية فهو يتألف من شبكة الرابط الدولية إلى مبنى المحكمة بحيث يتيح الظهور المكاني الالكتروني لوحدات قضائية وإدارية يباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوي والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الاجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية لتدوين الاجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعاوى. [2]

ويذهب د. أسعد منديل إلى تعريف التقاضي الذكي بأنه ((سلطة المحكمة القضائية المختصة بالفصل الكترونياً بالنزاع المنظور أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبالاعتماد على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين)) ومن هذا التعريف يتضح أن فكرة التقاضي الالكتروني تقوم على ربط المحاكم ضمن دائرة الكترونية واحدة وهذا يستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدة وربطهما معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الالكترونية ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها، ومما لاشك فيه أن هذه الفكرة لا يمكن أن تبصر النور مالم يتم تعديل قانوني الاجراءات والمرافعات، بنصوص قانونية تمنح القضاة سلطة النظر بالدعاوي وإصدار الأحكام القضائية بناءً على إجراءات تقاضي ذكية، لأن التقاضي الذكي يتطلب إنشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي يشمل إنشاء مواقع إلكترونية تقدم خدمات إدارية وقضائية بالإضافة لقاعات محاكم

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

مجهزة بخطوط الاتصال والحواسيب والبرامج التي تمكن القضاة من الاطلاع على المعلومات عند نظر الدعاوي وإعلان الخصوم واطلاعهم على الإجراءات القضائية.[1]

ثانيا : تاريخ تطور التقاضي الذكي

بدأ مفهوم التقاضي الذكي في الظهور خلال العقد الأخير، حيث تم اعتماد التكنولوجيا الذكية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، في إدارة القضايا القانونية. بين عامي 2010 و2015، ظهرت أولى تطبيقات الأنظمة الرقمية في المحاكم، مما ساعد في إدارة القضايا وحفظ الملفات بشكل إلكتروني.[2] ومنذ 2015 وحتى 2020، بدأ التركيز على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل القضايا القانونية وتقديم استشارات أولية آلية، بينما شهدت الفترة من 2020 وحتى الوقت الحالي تزايدًا ملحوظًا في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، خاصة في تحليل البيانات الضخمة وإدارة القضايا في دول مثل الولايات المتحدة والصين.[3] هذه التطورات أثارت نقاشات أخلاقية تتعلق بعدالة التقاضي الذكي وتوافقه مع المعايير القانونية.[4]

كما ذكر آنفا... أن فكرة التقاضي الذكي بدأت بالظهور مع تطور الإنترنت في أواخر القرن العشرين، حيث تم إدخال الأنظمة الإلكترونية لتسجيل الدعاوى ومتابعتها. لكن تطبيقها جليا وعلى أرض الواقع كان واضحا في دولة الإمارات العربية المتحدة .حيث وجه محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، بتحويل 80% من جلسات المحاكم الاتحادية إلى جلسات تقاضٍ عن بُعد بشكل دائم، قبل نهاية2021؛ حيث أكد نجاح الإمارات في تبنّي أنظمة ذكية للتقاضي عن بُعد خلال جائحة «كورونا».

كما أكد ، أن الإمارات طورت بنية تحتية رقمية متقدمة على مدى السنوات الماضية، وتعدّ أساساً صلباً لتوسيع المجالات التي تتبنّى الحلول الرقمية؛ لتقديم الخدمات الحكومية.

مسؤولون في قطاع العدل أكدوا أن استمرارية تطبيق التقاضي عن بُعد أضحت ضرورية؛ لإثبات نجاحه. والقانونيون أكدوا أن الاعتماد على التقنيات الحديثة بشكل عام، وفر حلولاً لكثير من التحديات السابقة التي كان يواجهها المتقاضون.[5]

---

[1] أسعد فاضل منديل الجياشي ، التقاضي عن بعد : دراسة قانونية ، مجله الكوفه للعلوم القانونية والسياسية ، (المجلد 2014 العدد 21 ، 31 ديسمبر/كانون الاول 2014) الناشر: جمعية الكوفة كلية القانون، تاريخ النشر 2014/12/31 دولة النشر العراق الصفحة 3.

[2] European Parliament Report (2020), "The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary", European Parliament.

[3] Journal of Legal Studies (2021), "AI Applications in Legal Practice", Volume 48, Issue 2.

[4] Harvard Law Review (2019), "Ethical Implications of Smart Litigation", Volume 132, Issue 4.

[5] آية الديب ، التقاضي الإلكتروني..سمة أساسية لمحاكمات المستقبل بعد توجيه محمد بن راشد بتحويل 80% من جلسات المحاكم عن بُعد ، 2021/7/4 تم نشر المقالة على موقع وزارة العدل الإماراتية ، ينظر : https://2u.pw/szLysUWO

2.1. الأسس الأخلاقية للتقاضي الذكي

عند تناول الأسس الأخلاقية للتقاضي الذكي من منظور الشريعة الإسلامية، هناك عدة محاور أساسية ينبغي مراعاتها:

أولا : العدالة والإنصاف: تضع الشريعة الإسلامية العدالة كهدف رئيسي في أي عملية قضائية. يجب أن يسهم التقاضي الذكي في تحقيق العدالة بشكل فعّال وشفاف، وألا يكون وسيلة لزيادة الانحياز أو التمييز.[1] ولقد وضحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العدالة والإنصاف في المحكمة : حيث ورد : إن الحق في محاكمة علنية وعادلة من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة من قبل القانون ، إلى جانب مراعاة الأصول القانونية الأخرى ، جزء لا يتجزأ من التزامات البعد الإنساني التي تقررها الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[2]

تناولت دراسة أسعد منديل عدة تطبيقات للتقاضي الإلكتروني، مثل استخدام الأنظمة الرقمية لإدارة القضايا عن بعد، وتنسجم هذه التطبيقات مع ما أشار إليه الريسوني حول ضرورة تحقيق الكفاءة والسرعة كجزء من مقاصد الشريعة، كما يمكن أن تسهم هذه التقنيات في معالجة التحديات التي أشار إليها بوسمة، مثل تعزيز الوصول إلى العدالة وتخفيف الأعباء عن النظام القضائي.

ثانيا : الخصوصية وحماية البيانات : يعتمد التقاضي الذكي على جمع وتحليل البيانات الشخصية، مما يستدعي الالتزام بمبادئ الشريعة حول حفظ حقوق الأفراد وعدم التعدي على خصوصياتهم. و ينبغي أن يكون جمع البيانات واستخدامها محصورًا في حدود الضرورة ومتوافقًا مع الضوابط الشرعية.[3] وهذا يعتبر

من التحديات والمساهمات السلبية حيث أن استخدام الذكاء الاصطناعي يتطلب الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات، مما يثير مخاوف حول حماية البيانات الشخصية وحفظ السرية.[4]

ثالثا: الشفافية : تلعب الشفافية دورًا حيويًا في بناء الثقة بين الأفراد والمنظمات. في عصر المعلومات المتاحة بسهولة، تزداد أهمية الشفافية، حيث يرغب الناس في معرفة ما يحدث خلف الكواليس والوثوق بالمسؤولين عن اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم. تساهم الشفافية في تزويد الأفراد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة. الشفافية تعني الانفتاح والصراحة في تقديم المعلومات، مما يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة ويعزز الثقة والمصداقية. وتساعد الشفافية في خلق ثقافة الثقة والاحترام. تنفيذ الشفافية يمكن أن يكون صعباً، لكن هناك استراتيجيات مثل وضع سياسات واضحة، وتوفير التدريب، وإنشاء قنوات

---

[1] حاتم بوسمة ، مقاصد الإسلام في القضاء (التنظيم القضائي) ، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/قطر ، الطبعة الأولى 2012م ، الصفحة25.

[2] وثيقة اجتماع فيينا الختامية، فيينا 1989 ، الفقرة 13.9 ، وثيقة اجتماع كوبنهاغن للمؤتمر المعني بالبُعد الإنساني التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، كوبنهاغن 1990 الفقرات 5.12 إلى 5.19.

[3] أحمد الريسوني ، الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، المنصورة ، القاهرة ، الطبعة 1 2013م، الصفحة 105.

[4] أحمد بهجت ، الذكاء الاصطناعي دراسة فقهية تطبيقية في القضاء والإفتاء والأحوال الشخصية ، موقع بهجت إكسبيرت ، نشر في 2024/8/31 م، تم الاقتباس بتاريخ 2024/10/30م.

للتعليقات، وإجراء عمليات تدقيق منتظمة، والاعتراف بالأخطاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية. هذه الممارسات تعزز الثقة والمصداقية وتساهم في نجاح التقاضي الذكي على المدى الطويل.[1]

أشار الريسوني في الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية إلى أهمية العدالة كأحد مقاصد الشريعة الأساسية، مما يتقاطع مع ما أشار إليه أسعد منديل في دراسته حول الشفافية كشرط أساسي في تقنيات التقاضي الإلكتروني، ويمكن توظيف هذه الرؤى لتوضيح أن العدالة الرقمية، كما تتجلى في التقاضي الذكي، ليست مجرد هدف تقني، بل هي تجسيد للمبادئ الشرعية التي تحكم النظام القضائي.

رابعا : المساءلة والمصداقية :في الشريعة الإسلامية، تُعَد المسؤولية والمساءلة أمرًا ضروريًا لضمان عدالة الحكم ، قال تعالى" وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا[2] "، يجب أن تكون قرارات التقاضي الذكي قابلة للمراجعة، بحيث يُمكن تقييم مصداقية ودقة أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة. ولذلك التأكد من قابلية أنظمة الذكاء الاصطناعي للتفسير والمراجعة، وتحديد المسؤوليات في حال حدوث أخطاء. وبالتالي يجب أن تكون هناك آليات لضمان المساءلة في استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك مراجعة القرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية والتأكد من عدم وجود تحيزات.[3]

خامسا: التوازن بين التكنولوجيا والشريعة :هناك ضرورة لتوظيف الذكاء الاصطناعي بطريقة تتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية، مما يُحتم وضع معايير تُراعي التعاليم الشرعية وتعزز من دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز قيم العدالة والرحمة. هذا ولا يمكن إنكار أن الذكاء الاصطناعي بدأ يتغلغل في الحياة اليومية، من حجز الرحلات الجوية والتقدم بطلب للحصول على قروض إلى قيادة السيارات ذاتية القيادة بل وحتى القضاء[4].

هذه الأسس الأخلاقية للتقاضي الذكي تساعد في تحقيق العدالة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وتضمن أن يكون النظام القضائي متوافقًا مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

[1] مقالة بعنوان الشفافية والمساءلة : مفتاح بناء الثقة ، مقالة نشرت في 2024/8/2 على موقع فاستر كابيتال ، انظر https://2u.pw/w6OuGMqA

[2] سورة مريم 95.

[3] إرشادات اليونسكو لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء: نحو عدالة أكثر شفافية وكفاءة ، الاكاديمية الدولية للنشر والتحكيم ، نشر في 2024/8/18م ، تم الاقتباس في 2024/9/15م ، ينظر: https://2u.pw/xZ0ZpO8j

[4] الأمم المتحدة ، 193 دولة تتبنى أول اتفاق عالمي بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ، نشر في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ، اقتيس في 2024/10/30م K ينظر: https://2u.pw/R26jXo1O

2. صور التقاضي الذكي وشروطه

1.2. الضوابط الشرعية والأخلاقية للتقاضي الذكي

تتطلب الضوابط الشرعية والأخلاقية للتقاضي الذكي مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها الأخلاقية في كل خطوة من خطوات العمل على تطوير واستخدام هذه التقنيات في المجال القضائي. وفيما يلي أهم الضوابط الشرعية والأخلاقية للتقاضي الذكي ومنها ما يتوافق مع الأسس الأخلاقية ولقد قمت بتوضيح النقاط على النحو التالي :

- التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية : فيجب أن يكون التقاضي الذكي متوافقا مع مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية.
- تحقيق العدل والمساواة .
- الشفافية في اتخاذ القرارات.
- الرقابة والتدخل البشري: فمن الضروري أن يكون هناك إشراف بشري مباشر على عمل الذكاء الاصطناعي، خاصة في القضايا التي تتعلق بحقوق الأفراد ، أي الذكاء الاصطناعي المستند للبشر.[1]
- فلا يمكن الاعتماد على النظام الذكي وحده لاتخاذ القرارات النهائية دون وجود تدخل بشري لضمان العدالة وتجنب الأخطاء التقنية.
- المساءلة القانونية والأخلاقية.
- الحفاظ على سرية المعلومات وخصوصية الأطراف.
- الالتزام بقيم النزاهة والأمانة: يجب أن تكون خوارزميات الذكاء الاصطناعي ملتزمة بأعلى معايير النزاهة والأمانة، بحيث تقيّم القضايا بناءً على الحقائق والأدلة، دون تحيّز أو تدخل غير مبرر. وهذا يشمل التأكد من أن الأحكام تتخذ بناءً على بيانات صحيحة وموثوقة.[2]
- التكيّف مع المستجدات الشرعية والاجتهادات الفقهية : إن الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مهم، خصوصًا في الأمور التي لا تتوفر فيها نصوص قطعية. الغزالي يؤكد على قبول الاجتهاد الظني، وأن الصحابة كانوا يعتمدون عليه في قضايا جديدة لم يجدوا فيها نصوصًا شرعية مباشرة، مما يبرز ضرورة وجود مرونة في الحكم الشرعي ليتكيف مع المستجدات[3].

---

[1] بريان هانكوك و بروك ويدل ،الذكاء الاصطناعي المرتكز على الإنسان: قوة تأتي من تقديم الأفراد كأولوية، موقع mckinsey ، نشر بتاريخ 2023/12/11م تم الاقتباس بتاريخ 2024/11/1م ، ينظر : https://2u.pw/Wx3IL7ch

[2] فينا أبيرامي ، الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي يوازن بين الابتكار والنزاهة ، الناشر Ultralytics ، 2024/7/19م تم الاقتباس بتاريخ 2024/11/1م، ينظر : https://2u.pw/7jFh4xc8 .

[3] أبو حامد الغزالي ، كتاب المستصفى ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، الجزء الأول الصفحة 286.

- علاقة هذا بمرونة النظام الذكي تتجلى في الحاجة إلى أن يكون هذا النظام قادرًا على الاستجابة للاجتهادات الجديدة والتكيف معها بمرور الزمن. يُظهر الغزالي كيف اعتمد الصحابة على الاجتهاد لتكييف الأحكام الشرعية مع الحالات المعاصرة لهم. بالمثل، يجب أن يتيح النظام الذكي مرونة كافية لتكييف مخرجاته مع التطورات والاجتهادات الشرعية الجديدة، خصوصًا عندما تظهر مسائل جديدة تحتاج إلى فتاوى أو أحكام لم يُتطرق إليها سابقًا.
- إذن يجب أن يتضمن النظام الذكي مرونة كافية ليتكيف مع المستجدات الفقهية والاجتهادات الشرعية، حتى يبقى متوافقًا مع التحديثات التي قد تحدث في ضوء الأحكام الشرعية المعاصرة.
- التدقيق في خوارزميات الذكاء الاصطناعي: يجب أن تراعى المصالح العامة وأن يكون الحكم مبنيا على أساس العدل ،[1] لذلك يجب التأكد من أن الخوارزميات خالية من التحيزات الثقافية أو الدينية التي قد تؤثر على النتائج، بحيث تكون محايدة وتعمل ضمن معايير الشريعة الإسلامية فقط، فلا تستند إلى أي قيم مخالفة للإسلام.
- تحقيق مقاصد الشريعة في الحماية والرعاية: يهدف التقاضي في الشريعة إلى حماية المجتمع وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، كحفظ النفس، والعقل، والمال، والدين، والنسل.[2]
- يجب أن تصمم أنظمة التقاضي الذكي بطريقة تساهم في تحقيق هذه المقاصد، وتجنب أي ضرر قد يقع على الأفراد أو المجتمع.
- التقليل من الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي: بينما يظل مستقبل الذكاء الاصطناعي في القضاء موضوعًا مثيرًا للجدل، فإن الواضح هو أن هذه التقنية ستظل تأخذ دورًا متزايدًا في دعم النظام القضائي. لكن، يبقى القضاة البشريون هم القادرون على تقدير التعقيدات الإنسانية التي يصعب على الآلات فهمها[3].
- فلا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري في التقاضي، وخاصة في القضايا ذات البعد الإنساني أو التي تتطلب اجتهادات أخلاقية.

باتباع هذه الضوابط، يمكن ضمان أن تكون أنظمة التقاضي الذكي أدوات مساعدة تعزز العدالة دون المساس بالقيم والمبادئ الإسلامية.

---

[1] أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي ، الموافقات ، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد ، الناشر: دار ابن عفان ، الجيزة –القاهرة– مصر ، الطبعة: الأولى،، الجزء الثالث الصفحة 565.

[2] إبراهيم بادشاه بن عبد الله ، مقاصد الشريعة هي مقاصد الحكومة ،موقع الجزيرة 2014/9/14م ، تم الاقتباس في 2024/11/1م ، ينظر: https://2u.pw/NZToRyS5 .

[3] يزن خالد العلاونة ، الذكاء الاصطناعي في القضاء: هل تحكم الآلات بالعدل؟ ،الناشر : موقع الجزيرة 2024/10/15م ، تم الاقتباس في 2024/11/1م ،ينظر : https://2u.pw/kxNPoJ8C

2.2. أشكال وتطبيقات التقاضي الذكي

الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات الرقمية وأدوات الأتمتة. هذه التطبيقات تتجاوز الحدود التقليدية للمحاكمات لتشمل عمليات تحليلية واستشارية تتسم بالكفاءة والسرعة والحيادية. فيما يلي أعرض أشكالا وتطبيقات مختلفة للتقاضي الذكي:

- أجهزة سداد الرسوم وبطاقات الدفع الإلكتروني : تشمل المتطلبات الفنية الضرورية لتسهيل السداد الإلكتروني في القضاء توفير أجهزة وآلات متخصصة مثل شاشات العرض الرسومية، وتحديد المصاريف المرتبطة بالقضية. كما يتطلب توفير نوافذ لدفع الرسوم القضائية، مع إمكانيات نقاش شروط الدفع مع البنوك الشريكة وعبر اتفاقيات مع المصارف المركزية. ستعمل الجهات القضائية أيضًا على توفير ماكينات معالجة الدفع اليدوي، مع توضيح الشروط الخاصة بتسجيل الفواتير وتوثيقها، وكذلك استخدام الورق الخاص. أما بخصوص بطاقات الدفع الإلكترونية، فيجب تحديد أنواعها ومواصفاتها لتتناسب مع متطلبات السداد.[1] ويمكن تنفيذ المعاملات الإلكترونية باستخدام وسائل متنوعة، مثل بطاقات الائتمان البنكية، النقود الرقمية (digital cash) نقدًا، أو عبر المحفظة الإلكترونية (software wallet)، أو من خلال التحويل الإلكتروني للأموال(electronic Funds transfer)[2].
- أجهزة الأرشفة وحفظ البيانات وتوثيق الأجهزة : الهدف الأساسي من فكرة التقاضي الإلكتروني الذكي هو تسهيل إجراءات التقاضي من خلال الأجهزة الإلكترونية التي تقوم بجمع ومعالجة وتخزين المعلومات القانونية واسترجاعها عند الحاجة. تتيح هذه التقنية توثيق مسار القضية منذ بدايتها وحتى صدور الحكم، حيث تبدأ العملية بتجميع ومعالجة البيانات القانونية مثل النصوص التشريعية، الأحكام القضائية، المبادئ العامة، وملخصات الآراء الفقهية، مما يسهم في تزويد القضاة ومساعديهم بإرشادات قانونية دقيقة. بالإضافة إلى ذلك، تُحفظ كل تفاصيل القضية المعروضة أمام القضاء، بما في ذلك إعلانات الجلسات، المحاضرات، المذكرات، والمستندات المتعلقة، مما يضمن تتبع القضية بدقة ويسهل على القضاة وأطراف القضية الوصول إلى جميع المعلومات عن بُعد، بما يضمن توفير الوقت والجهد ويساهم في تحسين تجربة التقاضي للأطراف المعنية[3].

[1] أيمن عبد الحفيظ ، حماية بطاقات الدفع الإلكتروني ، مطابع الشرطة 2007 ، القاهرة –مصر ، لا يوجد طبعة ، الصفحة 11.

[2] خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضى الالكترونى : الدعوى الالكترونية واجراتها امام المحاكم ، ط. 1 ، دار الفكر الجامعى، 2007 ، الإسكندرية–مصر ، الصفحة 83.

[3] محمد صابر الدميري ، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2014م ، الصفحة 25.

- تطبيق حساب التعويضات : تم تطوير خوارزمية تُعرف بـ "data just" في فرنسا لتوفير إرشادات حول تعويض الإصابات الشخصية، حيث تسهم هذه الخوارزمية في توضيح آلية التعويض للمصابين والمحامين وشركات التأمين، وتساعد القضاة في تحديد مبالغ التعويض المستحقة. كما تهدف إلى تشجيع التسويات خارج المحكمة لتحقيق نتائج أسرع وأكثر فعالية[1].
- تقدير العقوبات والتسويات القانونية : تعتمد هذه التقنية على خوارزميات التعلم الآلي لتقديم تقديرات للعقوبات والتسويات بناءً على قضايا مشابهة. يمكن للقضاة الاستفادة من هذه التقديرات كمرجع لتحديد العقوبات، بالاعتماد على بيانات مستمدة من سوابق قضائية مماثلة، مما يساعد في تعزيز الحيادية والاتساق في الأحكام. كما تمثل خوارزميات التعلم الآلي المستندة إلى NIF نقلة نوعية في مجال الذكاء الاصطناعي. إن قدرتهم على محاكاة الأعمال المعقدة للدماغ البشري، إلى جانب التقدم في المعالجة المتوازية والتعلم التكيفي، تفتح الأبواب أمام إمكانيات غير مسبوقة. وبينما يتعمق الباحثون في فهم تعقيدات الدماغ، يحمل المستقبل وعداً بخوارزميات متطورة تعتمد على NIF، مما يغير الطريقة التي نتعامل بها مع الحلول والتطبيقات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.[2]
- التحليل التنبؤي للقضايا : تعتمد هذه الأداة على تحليل البيانات التاريخية والأنماط القانونية للتنبؤ بنتائج القضايا والإجراءات. تُستخدم تقنية التحليل التنبؤي لفهم احتمالية نجاح الدعوى أو التنبؤ بنتائج قرارات معينة بالاستناد إلى البيانات المتاحة، مما يعزز من دقة التوقعات ويساعد الأطراف القانونية في اتخاذ قرارات مستنيرة[3].
- المحامي الآلي : أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية المحامي الآلي، الذي يقدم مجموعة متنوعة من المعلومات القانونية ويتفاعل مع الأفراد بطريقة تحاكي الأسلوب البشري. كما يقدم خدمات قانونية تتيح الوصول إلى المعلومات القانونية والسوابق القضائية المحددة، بالإضافة إلى خدمات أخرى متعلقة بالتنبؤ بالأحكام القضائية التي سيصدرها القضاة، وهي ما يُعرف بالعدالة التنبؤية[4].
- نظم إدارة القضايا الإلكترونية : تعتمد هذه النظم على تخزين وتحليل المعلومات المتعلقة بالقضايا بشكل رقمي، مما يُساعد القضاة والمحامين على الوصول إلى البيانات بسهولة وسرعة. تستطيع أنظمة الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني الآن التنبؤ بنتائج القضايا، وتحليل أحكام القضاة، واقتراح السوابق الأكثر صلة على أساس التعرف على الأنماط المعقدة عبر

---

[1] roberts give a guidance in Beijing Court China Daily 2017 , https://www.chinadaily.com.cn/china/2017-10/13/content_33188642.htm تم الاقتباس في 2024/11/10م

[2] Faster Capital ، خوارزميات التعلم الآلي المستندة إلى NIF: استكشاف التقنيات المتقدمة، نشر في 2024/7/7م ، تم الاقتباس في 2024/11/2م للمزيد ينظر : https://2u.pw/n1gKaZuV

[3] Faster Capital ، مقدمة للاستفادة من التحليل في الاستراتيجيات القانونية، نشر في 2024/6/12م ، تم الاقتباس في 2024/11/2م، https://2u.pw/WXQvSvJi

[4] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، *خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون*، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2020، ص 52.

آلاف القضايا. وتسمح هذه القدرة للمحامين بصياغة استراتيجيات أكثر استنارة وتوقع التحديات المحتملة في قضاياهم، وبالتالي زيادة فعاليتهم في التقاضي[1].

- الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات : تستكشف الهيئات القضائية في جميع أنحاء العالم استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية، خاصة في العدالة الجنائية، حيث يُستخدم في التحقيق وأتمتة صنع القرار. مع التطورات السريعة، يجب مناقشة التحديات والفرص المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتأثيره على حقوق الإنسان وسيادة القانون. تم تطوير دورة تعليمية مفتوحة على الإنترنت بالتعاون مع اليونسكو ومعهد IEEE لتلبية احتياجات القضاة وأصحاب المصلحة. منذ 2014، تدرب اليونسكو القضاة على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحفيين. الذكاء الاصطناعي يحمل إمكانات كبيرة لتحقيق الصالح الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة، لكنه يثير مخاوف بشأن حقوق الإنسان مثل الخصوصية وحماية البيانات التي يحللها بالأصل.[2]
- إصدار الأحكام إلكترونيًا: يمكن للقضاة إصدار الأحكام وتوقيعها إلكترونيًا، مما يسرع من عملية إصدار الأحكام ويوفر سجلات رقمية دقيقة.[3] في ديسمبر 2019، بدأت جمهورية الصين الشعبية في استخدام محاكم الإنترنت، حيث يتم الفصل في ملايين القضايا القانونية دون الحاجة لحضور الجمهور إلى مقر المحكمة. تضم هذه المحاكم الذكية قضاة آليين مدعومين بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يتيح للأطراف تسجيل قضاياهم عبر الإنترنت وحل نزاعاتهم من خلال جلسات استماع رقمية. تتناول هذه المحاكم طيفًا واسعًا من القضايا، تشمل الملكية الفكرية، التجارة الإلكترونية، النزاعات المالية، قضايا الملكية، مسؤولية المنتج عن المشتريات عبر الإنترنت، وبعض النزاعات الإدارية[4][5].

أثر تطبيقات التقاضي الذكي:

تسهم هذه التطبيقات في تسريع البتّ في القضايا من خلال تخفيف عبء العمل الإداري والقانوني، مما يزيد من كفاءة النظام القضائي ويساعد على معالجة القضايا بفعالية أكبر. كما تعزز الخوارزميات المحايدة من تحقيق الحياد والشفافية، حيث تقلل من

---

[1] حسام زكريا ، التقاضي الإلكتروني: مستقبل العدالة في العصر الرقمي ، موقع hzlegel ، نشر ب2024/10/7م تم الاقتباس في 2024/10/30 م ، للمزيد ينظر : https://2u.pw/M9cdiXFO

[2] الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون: بناء القدرات للأنظمة القضائية موقع اليونيسكو نشر في 2023/11/8م ، تم الاقتباس ب 2024/11/2م انظر https://2u.pw/uIvG1EbB

[3] Digital Case Management Systems," Legal Technology Journal. : "Secure Document Exchange in Legal Systems," International Journal of Law and Technology. : "Remote Court Hearings: Benefits and Challenges," Journal of Legal Studies. : "Electronic Judgments and Digital Signatures," Law and Technology Review.

[4] Tara vasdani , robot Justice China's use of Internet courts the lawyer's daily lexisnexis Canada

[5] فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال ، التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والسياسية مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/مولاي طاهر بوسعيدة –الجزائر–، المجلد 3 العدد 2023/7/3م ، ص 113.

احتمالية التحيز الشخصي وتدعم مبادئ العدالة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه التقنية في خفض تكاليف التقاضي على المحاكم والأطراف المتقاضية، لا سيما في القضايا الروتينية، مما يجعل الإجراءات القضائية أكثر اقتصادية للجميع . كما قد تؤثر أعداد السكان المتزايدة على عمل النظام القضائي، إلا أن التوجهات الديمغرافية ومعدلات الجريمة والتقاضي ذات الصلة هي التي عادة ما تكون أكثر أهمية.

تتفاوت الدول الإسلامية والغربية في تطبيقات التقاضي الذكي بناءً على البنية التحتية الرقمية والأطر الأخلاقية التي تحكمها. على سبيل المثال، تطورت المحاكم الذكية في الإمارات بشكل كبير من خلال توجيهات قيادية تهدف إلى التحول الرقمي، حيث يُستخدم التقاضي الذكي في القضايا العائلية والتجارية. بينما ركزت الصين على أتمتة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والنزاعات المالية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل القضاة الآليين.

في الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة، تُستخدم التحليلات التنبؤية لتقديم استشارات قانونية أولية وتقدير التعويضات. في المقابل، تسعى الدول الإسلامية إلى توجيه هذه التقنيات بما يتوافق مع القيم الشرعية، مثل الالتزام بمقاصد الشريعة وضمان السرية والشفافية.

كما و تُعد القضايا الجنائية من أكثر المجالات تعقيدًا في النظام القضائي، نظرًا لما تتطلبه من تحليل دقيق للأدلة والملابسات المحيطة بكل قضية، في هذا السياق، تُستخدم الأنظمة الذكية في بعض الدول لتقديم دعم كبير من خلال تحليل الأدلة الجنائية الرقمية، مثل الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية، لتحديد الأنماط المشبوهة، وكذلك عبر التحليلات التنبؤية التي تتوقع احتمالية ارتكاب الجرائم بناءً على البيانات المتاحة، إلى جانب تقنيات التعرف على الوجه والصوت للمساعدة في التعرف على الجناة، ورغم فعالية هذه التقنيات، تثير استخدامها في القضايا الجنائية تساؤلات شرعية جوهرية، أبرزها مدى حجية الأدلة المستمدة منها، وما إذا كانت تُعتبر قطعية وفق الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى التساؤل حول موثوقية هذه الأدلة في غياب الإشراف البشري المباشر، ووفقًا للضوابط الشرعية، لا يمكن الاعتماد على هذه الأدلة وحدها دون وجود قاضٍ بشري للتأكد من سلامة الإجراءات وصدق النتائج، مما يجعل استخدام التقاضي الذكي في القضايا الجنائية مكملًا وليس بديلًا.

يمكن النظر إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي من زاوية مقاصدية، حيث إنه يسهم في تحقيق الكفاءة والشفافية، مما يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية في إقامة العدل. ومع ذلك، فإن مراعاة حفظ النفس والعقل تتطلب ضمان أن تكون الأنظمة الذكية آمنة ودقيقة في تقييم الأدلة واتخاذ القرارات، وهو ما يتطلب إشرافًا بشريًا دقيقًا.

تقنيات التقاضي الذكي تُعَدّ مستقبل العدالة، حيث تهدف إلى جعل النظام القضائي أكثر كفاءة وفعالية، مع الالتزام بالشفافية والدقة في تطبيق القانون.

3.الآثار الشرعية للتقاضي الذكي وحجية أحكامه في الشريعة الإسلامية

1.3. استقلالية القضاء بواسطة الأنظمة الذكية

قضاء النظام الذكي بصورة مستقلة يشير إلى مفهوم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لإجراء العمليات القضائية بشكل مستقل، بحيث تتخذ القرارات القضائية وتنطق بالأحكام دون تدخل بشري. يعتمد هذا النظام على برمجيات متقدمة قادرة على تحليل الأدلة، وفحص القوانين، وتطبيق الإجراءات القانونية للوصول إلى حكم نهائي في القضايا المعروضة أمامها. ويعتمد الحكم في هذه المسألة على فرعين فقهيين :شروط القاضي وتقنين الأحكام القضائية وتطبيقها.

الفرع الأول: شروط القاضي

وضع الفقهاء عدة شروط لمن يتولى القضاء، وذكروا هذه الشروط في مصنفاتهم، وتشمل ما يلي:

- العقل والبلوغ :اتفق الفقهاء على وجوب أن يكون القاضي عاقلاً وبالغاً، حيث إن غير البالغ وغير العاقل لا يملكان سلطة على أنفسهما، فلا يمكن أن تُنفذ أقوالهما على الآخرين[1].
- الإسلام :يشترط الفقهاء أن يكون القاضي مسلماً، مستندين إلى قوله تعالى" : ﴿ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ۚ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾[2]" ، إذ يرون أن الكفر ينقص صاحبه، بينما يتطلب القضاء احتراماً خاصاً[3].
- الحرية :اتفق الفقهاء على ضرورة أن يكون القاضي حراً، لأن العبد مشغول بحقوق سيده، مما قد يؤثر على استقلالية قراراته[4].

وقد نص النظام القضائي السعودي في المادة 31 من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 بتاريخ 1428/9/19 هـ، على ضرورة أن يكون القاضي متمتعاً بالأهلية الكاملة وفق الشريعة.

---

[1] علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة: الأولى، مطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر، مطبعة الجمالية بمصر، دار الكتب العلمية.

[2] سورة النساء الآية 141.

[3] الكاساني ، بدائع الصنائع ، (3/7).

[4] المرجع السابق.

- الذكورة :يشترط المالكية [1]والشافعية[2] والحنابلة[3] أن يكون القاضي ذكراً، بينما أجاز الحنفية قضاء المرأة في غير قضايا الحدود والقصاص[4]، لأن أهلية القضاء تتبع أهلية الشهادة[5]. استدل الجمهور بحديث النبي صل الله عليه وسلم" :لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة، معتبرين أن القضاء يتطلب قوة التحمل والثبات التي تميز الرجال. ومع ذلك، فإن هذا الشرط غير متحقق في النظام الذكي، حيث لا يمكن وصفه بالذكورة أو الأنوثة، فهو ليس كائناً بيولوجياً، ولا يمكن مقارنته بالفوارق الطبيعية بين الجنسين، مثل العاطفة والرحمة لدى المرأة أو التحمل لدى الرجل.
- البصر : اتفق الفقهاء رحمهم الله على ضرورة أن يكون القاضي بصيرًا،[6] ليستطيع التمييز بين المدعي والمدعى عليه، والمقر والمقر له[7]. ورغم أن نظام القضاء السعودي لم ينص صراحة على شرط البصر، فإن القضاء السعودي يخضع لنظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/49) بتاريخ 1397/7/10 هـ، الذي نصت مادته الرابعة على اشتراط اللياقة الصحية لمن يتولى الوظائف. وتعني اللياقة الصحية سلامة القاضي من أي عاهات أو نقص في القدرة البدنية والذهنية. بناءً على هذا، يُشترط في القاضي أن يكون سليم الحواس، فلا يُعيَّن من هو أعمى،[8] أو أصم، أو أبكم، أو لديه أي مرض يؤثر على كفاءته. مع التطور التقني العالمي، تبنت بعض الدول أنظمة قضائية ذكية تقوم بدور القاضي البشري، وقد أقرّت بعض الدول العربية هذا النهج، ولكن ضمن حدود وضوابط معينة. يُستخدم النظام الذكي في القضايا البسيطة، ويصدر أحكامه استنادًا إلى قواعد وقوانين وضعتها جهات عليا معتمدة. في هذا النظام، يحضر المتهم أمام النظام الذكي، الذي يطرح عليه الأسئلة حول التهم المنسوبة إليه؛ فإذا أقر بفعله، يسجل النظام ذلك. بناءً على القواعد المدونة والسوابق القضائية المشابهة، يصدر النظام حكمه بالعقوبة المناسبة. وإذا اعترض المتهم، يحق له اللجوء إلى قضاء الاستئناف البشري لمراجعة الحكم.

---

[1] أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم ابن شاس ، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحمر الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، الجزء 3 الصفحة 1002.

[2] أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني ، البيان في مذهب الإمام الشافعي ، المحقق: قاسم محمد النوري ،الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، الجزء 13 الصفحة 20.

[3] أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة ، المغني لابن قدامة، على مختصر: أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي)،تحقيق: طه الزيني – ومحمود عبد الوهاب فايد – وعبد القادر عطا ومحمود غانم غيث، الناشر: مكتبة القاهرة ،مصر ، الطبعة: الأولى، الجزء العاشر الصفحة 36.

[4] الكاساني ، بدائع الصنائع ، (3/7).

[5] المرجع السابق.

[6] الكاساني ، بدائع الصنائع، (3/7).

[7] منصور بن يونس البهوتي ، كشاف القناع عن الإقناع، تحقيق وتخريج وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل الناشر: وزارة العدل في المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، الجزء 6 الصفحة 295.

[8] ينظر حاشية على الروض المربع لمعالي الشيخ عبد الله ال خنين 76.

شروط أخرى للقاضي:

- السمع :يُعد السمع ضروريًا للقاضي ليتمكن من الاستماع إلى الأطراف والشهود بوضوح، مما يعينه على فهم مجريات القضية وتكوين رأي متكامل عنها. يمكن للنظام الذكي تحقيق شرط السمع بتسجيل الأصوات وتحويل الموجات الصوتية إلى نص مكتوب، ثم تحليل النص لفهم المحتوى. ومع ذلك، قد يواجه صعوبة في تمييز الأصوات بدقة، خاصةً إذا قام أحد المتحدثين بتغيير نبرة صوته أو تقليد صوت شخص آخر[1].
- النطق :يشترط الفقهاء أن يكون القاضي قادرًا على النطق؛ ليتمكن من التواصل بوضوح مع الأطراف وإصدار الأحكام علنًا، بما يتماشى مع مبدأ الشفافية والوضوح في القضاء. يمكن تحقيق شرط النطق في النظام الذكي، حيث يقوم النظام بتحويل الحكم المكتوب إلى موجات صوتية، مما يتيح للمتقاضين الاستماع إلى الحكم الصادر بشكل مباشر[2].
- العدالة :تُعتبر العدالة من أهم شروط القاضي، حيث يجب أن يكون ذا سمعة حسنة وأخلاق كريمة ليحظى بثقة الأطراف في نزاهته وحياده، وهو ما يجعله أهلًا لتولي القضاء. والعدالة لا يمكن أن تتحقق بالنظام الذكي فهو آلة من الآلات لا يمكن وصفها بالفسق وعدمه.[3]
- الاجتهاد :ينبغي أن يكون القاضي مجتهدًا وفقيهًا؛ ليتمكن من استنباط الأحكام الشرعية وتطبيقها على الوقائع المتعددة، وهو ما يتطلب علمًا وخبرة في فهم النصوص الشرعية والأحكام .من خلال الإجراءات المتوقعة لقضاء النظام الذكي، يتضح أنه لن يكون قادرًا على الاجتهاد؛ إذ سيعتمد على أحكام قضائية مقننة ومدخلة في قاعدة بياناته. وبالتالي، لا يحقق شرط الاجتهاد الذي اشترطه جمهور الفقهاء. حتى لو تم تزويده بكافة الآراء الفقهية المحتملة، فإنه سيصدر حكمه بناءً على ما يدركه من معطيات الدعوى والأدلة والدفوع المقدمة، ويختار الحكم المناسب وفق الضوابط الشرعية والنظامية، دون أن يُعتبر اجتهادًا بمعناه التقليدي[4].

الفرع الثاني : حكم تولي الذكاء الاصطناعي القضاء بشكل مستقل من الناحية الشرعية : إن تولي الذكاء الاصطناعي القضاء بشكل مستقل غير جائز شرعًا، حيث يتعارض مع الشروط والمتطلبات الأساسية للقاضي، مما يستدعي ضرورة الاعتماد على القضاة البشر في اتخاذ القرارات القضائية. وأميل للقول بعدم الإجازة وفقا للأدلة العقلية التالية :

[1] المغني ، ابن قدامة، 36/10.

[2] بدائع الصنائع للكاساني 3/7.

[3] البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني 20/3.

[4] عقد الجواهر الثمينة لابن شاس الجزء 1002/3.

- عدم تحقق الشروط :يُعتبر الذكاء الاصطناعي غير مؤهل لتولي القضاء بسبب عدم تحقق الشروط الشرعية المطلوبة في القاضي، مثل العقل والبلوغ والإسلام والحرية. فلا يُمكن وصف النظام الذكي بأنه بالغ أو مسلم أو حر.
- عدم القدرة على الاجتهاد :لا يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على الاجتهاد بالمعنى الشرعي، حيث يعتمد على بيانات وقواعد قانونية محددة ولا يمكنه استنباط الأحكام الشرعية بشكل مستقل.
- الافتقار إلى القيم الإنسانية :الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى القيم الإنسانية والأخلاقية التي تشكل أساساً في القرارات القضائية، مما يجعل حكمه غير قابل للاعتماد عليه في القضايا التي تتطلب مراعاة للعدالة والإنصاف.
- عدم جواز التفويض :تُعتبر عملية التفويض للذكاء الاصطناعي في اتخاذ الأحكام القضائية مخالفة لمبادئ الشريعة، التي تشدد على ضرورة أن يكون القاضي بشريًا ليتمكن من مراعاة الظروف الإنسانية والاعتبارات الأخلاقية.

في الدول غير إسلامية، مثل الصين والولايات المتحدة، يتمتع الذكاء الاصطناعي بصلاحيات واسعة في إصدار الأحكام القضائية، حيث تُستخدم الأنظمة الذكية بشكل مستقل في قضايا الروبوت القاضي. أما في الدول الإسلامية، فإن استخدام التقاضي الذكي يظل ضمن إطار دعم القاضي البشري، حيث لا تُعتبر الأحكام الصادرة عن الذكاء الاصطناعي نهائية، بل قابلة للمراجعة لضمان التوافق مع الشريعة الإسلامية.

هذا الاختلاف يعكس تباينًا جذريًا في النظرة إلى التكنولوجيا القضائية، إذ تركز الدول الإسلامية على تعزيز دور الإنسان في القضاء استنادًا إلى القيم الدينية، بينما تعطي الدول الغربية الأولوية للكفاءة والسرعة، بغض النظر عن الضوابط الأخلاقية أو القيم الدينية.

كما أوضحت دراسة أسعد منديل أن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يمكن أن يعزز الكفاءة والحيادية، لكنه يثير تساؤلات حول استقلالية القرارات القضائية، هذه النقطة تتقاطع مع رؤية الريسوني التي تؤكد على أهمية الدور الإنساني في اتخاذ القرارات القضائية بما يحقق مقاصد الشريعة، وهو ما يدعو إلى وضع حدود واضحة لاستخدام الأنظمة الذكية كأداة داعمة للقاضي دون أن تحل محله.

رغم أن الأنظمة الذكية قادرة على تحليل البيانات وتقديم أحكام مستندة إلى معطيات محددة، إلا أن حجية هذه الأحكام تبقى موضع تساؤل من منظور شرعي، يتطلب القضاء في الشريعة الإسلامية تحقق القاضي من شروط مثل الاجتهاد، العدالة، وفهم الواقع المحيط بالقضية.

الذكاء الاصطناعي، باعتباره نظامًا يعتمد على خوارزميات محددة، يفتقر إلى القدرة على الاجتهاد بمعناه الشرعي، إذ إن اجتهاده لا يتجاوز ما تمت برمجته عليه. إضافة إلى ذلك، يفتقر إلى القيم الإنسانية التي تمكن القاضي البشري من مراعاة

الظروف الاجتماعية والنفسية للأطراف المتنازعة، وبالتالي، فإن الأحكام الصادرة عن الذكاء الاصطناعي تُعتبر مساعدة وداعمة، لكنها لا يمكن أن تُعطى الحجية ذاتها للأحكام البشرية التي تستند إلى الاجتهاد الشرعي والإنساني.

كما أنه في القضايا الجنائية، تتطلب الشريعة الإسلامية مراعاة شديدة للظروف المحيطة بالجريمة، مثل النية، والدوافع، والملابسات التي قد تخفف أو تشدد الحكم. الأنظمة الذكية، رغم قدرتها على تحليل البيانات والأدلة، تفتقر إلى البعد الإنساني والقدرة على التقييم الأخلاقي لهذه الظروف. لذا، لا يمكن أن تُمنح الأنظمة الذكية استقلالية كاملة في الفصل في القضايا الجنائية، بل يجب أن تقتصر على دور المساندة في تقديم تحليل موضوعي للأدلة، مع ترك القرار النهائي للقاضي البشري.

2.3.دور الأنظمة الذكية كمساعد للقاضي في العملية القضائية

تقوم هذه المسألة على مبدأ استعانة القاضي بآراء ذوي العلم والخبرة في القضايا التي ينظر فيها، حيث إن الفقهاء قد أقروا أهمية استشارة القاضي لأهل العلم والخبرة لإضفاء مزيد من العمق والدقة على أحكامه ،[1] واستدلوا على ذلك بما يلي :

الدليل الأول : قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾.[2]

وجه الدلالة : أن المشاورة في طلب الحق من باب المجاهدة في الله ، فيكون سببا للوصول إلى الرشاد .[3]

الدليل الثاني : قول الله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾.[4]

وجه الدلالة أن النبي–صل الله عليه وسلم– أمر بالمشورة وكان غنيا عنها وإنما ليستن بذلك من بعده أمته.[5]

من خلال ما قرره العلماء في باب المشورة ، فإنه يظهر القول بجواز استعانة القاضي بالأنظمة الذكية في معرفة حكم القضية التي بين يديه ، وتسبيب ذلك الحكم ، وفي هذا تحقيق لمقصد من مقاصد الشريعة في القضاء ، وهو التسريع والإسراع في البت في الحكم .[6]

وللاستعانة بالأنظمة الذكية في القضاء لابد من ضوابط مستخرجة مما ذكره الفقهاء في استشارة القاضي لغيره من العلماء ، أجملها فيما يلي :

---

[1] بدائع الصنائع للكاساني 12/7.

[2] العنكبوت: 69.

[3] بدائع الصنائع للكاساني 12/7.

[4] سورة آل عمران الآية 159.

[5] أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المحقق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، الجزء 48/16.

[6] محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية بن عاشور، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر ، عام النشر: الجزء 3 الصفحة 536.

- أن يكون رجوعه في الأنظمة الذكية في المسائل التي لم يتضح له فيها رأي ، أو المسائل الحادثة بالنسبة له.[1]
- أن يكون المدخل للبيانات في الأنظمة الذكية من أهل الفتيا . [2] ونقصد هنا بأهل الفتيا : أن يكون عالما بكتاب الله، علمه بسنة رسول الله –صل الله عليه وسلم– وعلمه بالإجماع والاختلاف وأقاويل الناس ، وعلمه بالقياس ما كان منه جليا أو خفيا ، وعلمه بالعربية فيما تدعو له الحاجة إليه من اللغة والإعراب ، ومعرفة الناس وفهم الواقع الذي يعيشون فيه.[3] ألا يسلم القاضي بما يظهره الذكاء الاصطناعي من نتائج.[4]

يُظهر النقاش حول دور الأنظمة الذكية كمساعد للقاضي تباينًا واضحًا بين قدرات الذكاء الاصطناعي والقضاة البشريين، فعلى الرغم من قدرة الأنظمة الذكية على تقديم توصيات قائمة على التحليل المنطقي للبيانات، إلا أنها تفتقر إلى القدرة على فهم السياق الإنساني الذي قد يؤثر على الحكم القضائي.

من الناحية الشرعية، لا يمكن اعتبار الأحكام الصادرة عن الأنظمة الذكية نهائية، إذ إن القاضي البشري وحده يمتلك القدرة على تطبيق الاجتهاد الشرعي الذي يأخذ في الاعتبار النصوص الشرعية، مقاصد الشريعة، والظروف المحيطة بالقضية، لذلك، يجب أن يظل دور الذكاء الاصطناعي محصورًا في تقديم التوصيات التي يمكن للقاضي مراجعتها وتقييمها في إطار الشريعة.

هذا و تُعد مقاصد الشريعة الإسلامية مرجعًا مهمًا لتقييم استخدام التقنيات الحديثة، بما في ذلك التقاضي الذكي، على سبيل المثال:

- **حفظ النفس** :يمكن للتقاضي الذكي المساهمة في حفظ النفس من خلال تسريع الفصل في القضايا الجنائية وتقليل الأخطاء القضائية التي قد تؤدي إلى الإضرار بأفراد أبرياء.
- **حفظ المال** :يساهم استخدام التقنيات الذكية في تخفيض التكاليف القضائية وتحسين كفاءة الإجراءات، مما يساعد على حفظ أموال المتقاضين والدولة.
- **حفظ العقل** :تقنيات الذكاء الاصطناعي تدعم تعزيز الفهم العقلاني من خلال تحليل الأدلة بسرعة ودقة، مما يعزز تحقيق العدالة.

[1] الحاوي الكبير للماوردي 49/16.
[2] الحاوي الكبير للماوردي 50/16.
[3] الحاوي الكبير للماوردي 51/16
[4] الحاوي الكبير للماوردي 52/16.

ومع ذلك، فإن هذه الفوائد يجب أن تُوازن مع مخاطر محتملة، مثل فقدان العنصر الإنساني في القرارات القضائية، وهو ما قد يؤثر على تحقيق العدالة الكاملة التي تسعى الشريعة إليها، لذلك، ينبغي أن تكون مقاصد الشريعة إطارًا حاكمًا في أي تطبيق للتقاضي الذكي، لضمان توافقه مع المبادئ الإسلامية.

خاتمة

- تُعدُّ التقنيات الحديثة في مجال التقاضي الذكي خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة وكفاءة النظام القضائي. إذ تسهم هذه الابتكارات في تسريع الإجراءات القانونية وتسهيل الوصول إلى العدالة، مما يعكس تطورًا ملحوظًا في آليات العمل القضائي. ومع ذلك، تظل أهمية الالتزام بالمبادئ الشرعية والأخلاقية قائمة، حيث يجب مراعاة القيم الإنسانية عند تطبيق هذه التقنيات. إن التقاضي الذكي ليس مجرد استخدام للأدوات الرقمية، بل هو تجسيد لرؤية شاملة تهدف إلى تعزيز العدالة وحقوق الأفراد في إطار يلتزم بتعاليم الشريعة الإسلامية. في النهاية، يمثل هذا التحول في عالم القضاء خطوة نحو مستقبل أكثر تفاعلية وشفافية، مما يعزز من الثقة في النظام القضائي ويؤكد على أهمية التوازن بين الابتكار والحفاظ على القيم الأساسية.
- هذا و على الرغم من الجهود المبذولة في الدراسات السابقة لتناول موضوع التقاضي الإلكتروني، فإنها ركزت غالبًا على الأبعاد التقنية والقانونية، دون الغوص في الأطر الشرعية والأخلاقية بشكل كافٍ. يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم رؤية شاملة تربط بين التكنولوجيا الحديثة ومقاصد الشريعة الإسلامية، مستندًا إلى الرؤى التي قدمها الريسوني وبوسمة وأسعد منديل.
- وصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي:
- يُظهر البحث أن التقاضي الذكي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة من خلال تسريع الإجراءات القانونية وتسهيل وصول الأفراد إلى العدالة.
- يؤكد البحث على أهمية توافق التقنيات المستخدمة في التقاضي الذكي مع المبادئ الشرعية والأخلاقية، مما يتطلب توجيه هذه التقنيات لخدمة الأهداف الإسلامية.
- يبرز البحث الحاجة إلى تطوير أطر قانونية وتنظيمية واضحة تحكم استخدام التقاضي الذكي، لضمان حماية حقوق الأفراد والمجتمع.
- يُشير البحث إلى أهمية دراسة الآثار المحتملة لاستخدام التقنيات الحديثة على حقوق الأفراد، والتأكد من عدم انتهاك هذه الحقوق في ظل تطبيق النظام القضائي.
- يُظهر البحث كيف يمكن أن تتفاعل التكنولوجيا مع نظام العدالة، مما يعزز من فعالية وكفاءة المحاكم في معالجة القضايا.

- يلفت البحث الانتباه إلى التحديات الأخلاقية التي قد تواجه استخدام التقاضي الذكي، مما يستدعي الحوار المستمر بين الفقهاء والممارسين القانونيين.
- يمكن استنتاج أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي يمثل تقدمًا تقنيًا كبيرًا، لكنه يثير تحديات شرعية تتعلق بحجية الأحكام الصادرة عنه، ففي الشريعة الإسلامية، ترتبط حجية الأحكام بقدرة القاضي على الاجتهاد وفهم الواقع، وهي صفات لا يمكن تحقيقها بواسطة الأنظمة الذكية، لذا، ينبغي أن يظل دور الذكاء الاصطناعي مكملًا وداعمًا للقاضي البشري، دون أن يحل محله.
- يمكن استنتاج أن استخدام التقاضي الذكي في القضايا الجنائية يُعد تحديًا أكبر مقارنة بالقضايا المدنية والتجارية، نظرًا لتعقيد هذه القضايا وحساسيتها. لا يمكن للأنظمة الذكية أن تحل محل القاضي البشري، خاصة في قضايا الحدود والقصاص التي تتطلب اجتهادًا شرعيًا دقيقًا يتجاوز القدرات التقنية. لذا، يجب أن يظل دور الذكاء الاصطناعي مكملًا، مع مراعاة الضوابط الشرعية والأخلاقية.
- تُظهر هذه الاستنتاجات أهمية التقاضي الذكي كأداة فعالة في تعزيز العدالة، بينما تبرز الحاجة إلى التفكير النقدي حول كيفية تطبيقه بشكل يتوافق مع القيم الشرعية.

التوصيات:

- يوصي الباحث بتطوير إطار شرعي وأخلاقي لاستخدام تقاضٍ ذكي يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، لضمان توافق الإجراءات مع القيم الإسلامية، وحماية حقوق الأطراف المتقاضية.
- يوصي الباحث بتطبيق معايير عالية في حماية البيانات الشخصية للأطراف المشاركة في التقاضي الذكي؛ إذ يتطلب جمع البيانات وتحليلها موازنة بين الشفافية وخصوصية الأفراد.
- يوصى بأن يكون دور الذكاء الاصطناعي داعمًا للقضاة بدلاً من أن يكون بديلاً كاملاً، بحيث يساعد في تقديم الأدلة والتوصيات دون التأثير على استقلالية القاضي البشري.
- يتطلب تفعيل التقاضي الذكي نشر الوعي لدى العاملين في المجال القضائي والمجتمع حول الفوائد والمخاطر المرتبطة باستخدام الأنظمة الذكية.
- من الضروري العمل على وضع تشريعات وقوانين تنظم عملية التقاضي الذكي، مع مراعاة الأبعاد الشرعية والأخلاقية لهذه الأنظمة لضمان تحقيق العدالة وحماية الحقوق.

- يوصي الباحث بضرورة الاستفادة من تجارب الدول الغربية في تطبيق التقاضي الذكي، مثل التحليل التنبؤي وإدارة القضايا الإلكترونية، مع تكييف هذه التقنيات لتتناسب مع القيم الشرعية، كما يُقترح وضع إطار تشريعي شامل يوازن بين الابتكار التكنولوجي والضوابط الأخلاقية الإسلامية.
- يوصي الباحث بوضع إطار شرعي ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي، بحيث يتم تحديد دوره كمساعد للقاضي مع التأكيد على عدم استقلاليته في إصدار الأحكام. كما يُقترح إجراء دراسات فقهية معمقة لتوضيح مدى حجية الأحكام المستندة إلى الذكاء الاصطناعي ومدى توافقها مع مقاصد الشريعة.
- يوصي الباحث بوضع إطار شرعي وقانوني واضح يحدد حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في القضايا الجنائية، بما يضمن عدم المساس بحقوق المتهمين وضمان سلامة الأحكام الشرعية. كما يُقترح أن يتم دمج الأنظمة الذكية كمساعد تقني في تحليل الأدلة، دون منحها صلاحية إصدار الأحكام النهائية.
- يوصي الباحث بأن يتم توظيف مقاصد الشريعة الإسلامية كمعيار أساسي لتقييم استخدام التقاضي الذكي، من خلال ضمان تحقيق مقاصد حفظ النفس، والمال، والعقل، مع وضع ضوابط شرعية وتقنية تمنع أي انحراف عن هذه المقاصد.

المصادر والمراجع

ابن شاس ، أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة. دراسة وتحقيق، حميد بن محمد لحمر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م).

ابن قيم الجوزية، شمس الدين، إعلام الموقعين عن رب العالمين. (بيروا: دار الكتب العلمية، ط1، 1991م).

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط3، 144هـ).

بن عاشور،محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004م).

البهوتي ، منصور بن يونس، كشاف القناع عن الإقناع، (الرياض، مكتبة النصر الحديثة بالرياض، 1968م)

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، شرح منتهى الإرادات، (بيروت: عالم الكتاب).

بوسمة، حاتم، مقاصد الإسلام في القضاء، التنظيم القضائي (بيروت: سلسلة عالم الكتاب، 2007م).

البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني، (جدة: دار المنهاج، ط1، 2000م).

التقاضي الإلكتروني – الدعوي الإلكترونية واجراءاتها أمام المحاكم، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، ج3، 2020م.

الجياشي، أسعد فاضل منديل ، التقاضي عن بعد: دراسة قانونية، (جامعة الكوفة، كلية القانون، 2014م).

الدميري، محمد صابر، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، مطبعة الجامعات المصرية، 2012م.

الريسوني أحمد ، الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، 75/19، يناير 1، 2014.

علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع للكاساني (مصر: طبعة شركة المطبوعات العلمية، 1368هـ)

الغزالي ، أبو حامد ، كتاب المستصفى، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1993م)

الماوردي، أبو الحسن بن حبيب البصري، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م).

المناوي، بن علي بن زين العابدين، التوقيف على مهمات التعاريف، (بيروت: عالم الكتاب، 1990م).

European Parliament Report (2020), "The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary", European Parliament.

Harvard Law Review (2019), "Ethical Implications of Smart Litigation", Volume 132, Issue 4.

Journal of Legal Studies (2021), "AI Applications in Legal Practice", Volume 48, Issue 2.

Robert J. Sternberg, "Human intelligence" Retrieved 14-7-2018. Edited